بعد أن كشفت وسائل الإعلام عن وجود الكثير من قطع الآثار النادرة التي تقدر بالآلاف ، لم يتوقف الحديث عن الآثار العراقية المسروقة منذ عام ٢٠٠٣، التي تم تهريب معظمها من قبل عصابات متخصصة بسرقة الآثار وبيعت في مزادات أو من خلال تجار الآثار المنتشرين حول العالم. ويذكر أن عدد القطع المسروقة من المتحف العراقي بحسب البيانات والوثائق يبلغ ١٥٠٤٠٠ قطعة، فيما لم تتم معرفة عدد القطع المسروقة خلال النبش العشوائي للمواقع الآثارية ، والتي جرت وتجري الآن ، وأن مجموع القطع المسترجعة خلال السنوات الماضية، سواء من الولايات المتحدة أو غيرها من دول عربية وأجنبية، وصل إلى نحو ٣٨ ألف قطعة ، كما تؤكد المصادر قلة عدد الحراس الذين يقومون بحماية تلك المواقع المهمة، ووجود مافيات لسرقة مواقع أثرية مهمة من تاريخ العراق.

□ بغداد / سها الشيخلي

عصابات متخصصة بالتهريب تنقّب في مواقع تاريخية مهمة

مسؤولون يصرون على توزيع مناطق آثارية كقطع أراض للمواطنين

هذا وطالبت الحكومة العراقية في مناسبات عدة المنظمات المدنية والدولية بإعادة الآثار العراقية المسروقة عند التعرف إليها في أي مكان في العالم، إذ بادرت العديد من الدول إعادة القطع الأثرية المسروقة من العراق، حيث أعادت سوريا ٧٠١ قطعة في نيسان ٢٠٠٨، ومن ثم تلتها العديد من الدول العربية والأوربية، وان التعاون بين العراق وبين الدول التي تتواجد فيها تلك الآثار قد ساهم في إعادة الآلاف من القطع المفقودة ، إلا أن الكثير من المفقودات وخاصة من القطع النادرة لم تعَد لحد الآن .

خروقات أمنية

وفي حديث بشأن هذا الموضوع مع النائب شوان محمد طه عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية قال للمدى :كما تعلمون أن الوضع الأمني معقد في العراق ، فالإرهاب ما زال يحصد أرواح العشرات كل يوم ، وهروب السجناء والقتلة أصبح ظاهرة لدينا ، إلا أن سرقة الآثار يمس الأمن الوطني ، وان المنظومة الاستخباراتية غير قادرة على حماية أرواح المواطنين، وان التقصير هنا ليس من رجال الأمن في المواقع الأثرية ، ولكن ليس لدينا القدرة على حماية كل المواقع الأثرية لوجود عصابات التهريب، مع العلم أن حدودنا في الغالب ليست محمية من تلك العصابات ، وان حماية المواقع الأثرية لا تتطلب فقط وجود شرطة وجيش لكن الأهم من كل ذلك وجود الوعي والحس الوطني بأهمية هذا الإرث التاريخي ، مواقعنا الأثرية ليست بقاعات يمكن السيطرة عليها بل هي مترامية الإطراف ، ويقع على عاتق مؤسساتنا المدنية والإعلام والهيئات المستقلة التوعية بأهمية الآثار، كونها ذاكرة الأمة ومنجم الحضارات .

هيئة الآثار العامة

وعن سؤالنا عند استهداف المواقع الأثرية، هل يجري ذلك من قبل عصابات منظمة لنبشها وسرقة القطع الثمينة فيها أم السرقة يقوم بها أفراد متفرقون لا يدركون أهميتها؟ ولماذا لا تتم زيادة عدد الحراس في تلك المواقع؟ ولماذا تم التوقف عن التنقيبات؟؟ تحدث ألينا مدير عام هيئة الآثار قيس حسين رشيد قائلا :

– التنقيبات المنظمة من قبل هيئة الآثار لم تتوقف ، لكنها قلت بسبب الوضع الأمني في سنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ، إلا أننا والحمد لله سيطرنا على اغلب المواقع الأثرية وحميناها من السرقات والتجاوزات ما عدا المثلث الذي أطلقنا عليه المثلث الأسود المحصور بين محافظات الديوانية والناصرية و واسط ، أما لماذا سمي بالأسود لأنه يتعرض دوما للنبش والحفر وهو يؤرخ للفترات السومرية في حقبة تسمى دولة الإمارات ، وعن عدد الحراس المتواجدين في كل المواقع الأثرية أكد رشيد أن عددهم ١١٩٠ حارسا ، وهو عدد قليل بالطبع كما أن تشكيل شرطة الآثار الذين يمسكون الأرض بشكل صحيح لم يكتمل بعد ، نحن نعتقد أن هناك مافيات منظمة تقوم بسرقة الآثار وتسخر أيدي عاملة تقوم بهذه المهمة نتيجة البطالة المتفشية.

معاناة موقع جوخا

واهم المواقع التي خضعت لمثل هذه السرقات هي موقع (جوخا) الواقع في قضاء الرفاعي – محافظة ذي قار، وهذا الموقع كثرت عليه تطاولات السراق ، ومع جهود المحافظة وتكثيف عمل الجهات الأمنية يتحين السراق الفرص للسطو على ذلك التل المهم الذي يؤرخ لدويلات المدن في العصر السومري المهم، وتاريخه يعود الى ٣٥٠٠ قبل الميلاد ، وعن وجود تل اسود الكائن في منطقة الرضوانية ولماذا ترك ليكون مكبا للنفايات والأنقاض ومن دون حراسة؟ أجاب رشيد أن هذا التل بالذات يستخدم لتدريب الطلاب في قسم الآثار في جامعة بغداد على التنقيب وتخرج منه مئات المنقبين ، وعن أمانة الحراس وحرصهم على المواقع الأثرية التي في عهدتهم أكد رشيد ان جميع الحراس من الموثوق بهم ولم يثبت تواطؤهم مع السراق ، وعن قلة عدد أفراد حراسة المواقع الأثرية، بيّن: أن الحاجة الفعلية هي ١٣٧٠٠ حارس ، وقد تم رفع هذا الرقم إلى وزارة الثقافة ووزارة السياحة ولدينا ١٢ ألف موقع اثري، وسياسة توزيع الحراس تجري وفق مؤشرات، فهناك خمسة تلول متجاورة يحرسها فقط حارسان ، وهناك تل عبارة عن مدينة كاملة يجب أن يحرسه ١٤ حارسا ، لذا يخضع الأمر الى حجم وأهمية الموقع الأثري، فمثلا موقع (جوخا) يحرسه ١٤ حارسا، لكونه يضم مدينة سومرية كبيرة، وهو لم ينقب لحد الآن، وهناك العديد من المواقع كما قلنا لم تنقب، أما المنقبة فهي بعدد ٥٠٠ موقع من أصل ١٢ ألف موقع ، وليس بالإمكان تحديد الوقت للبدء بالتنقيبات لان ذلك يتبع التخصيصات المرصودة لها.

المياه الجوفية والتنقيب

"نعمل الآن على إنقاذ آثار منطقة الاهوار والإسراع في عملية التنقيب قبل أن تغمرها بالمياه"، ويتابع رشيد "ولكن في الوقت الحالي عمليات التنقيب متوقفة في عموم العراق ، ذلك لان أرضنا تتخللها المياه الجوفية والمنقب يبدأ بالحفر ويصطدم بتلك المياه وهذه مشاكل تواجهنا في التنقيب"، في مدينة بابل لم يصل التنقيب فيها إلى طبقة عصر حمورابي بعد، وكل ما موجود من آثار في بابل هي طبقة عصر نبوخذنصر ، وطبقة حمورابي الآن قد غمرتها المياه الجوفية وهي بحاجة الآن الى حلول ودراسات حيث كان نهر الفرات يقسمها إلى نصفين ، ومع ذلك فهناك الآثار المصنوعة من معدن وحجر تبقى محافظة على شكلها بل وحتى الرقم الطينية المدونة عندما تجف تعود الى حالتها الأولى بعد معالجات في المختبر، وهناك حجر الكرانيت الأسود الذي يبقى محافظا على شكله وهو يعود إلى عصور ما قبل التاريخ ،ويؤكد رشيد أن مسؤولية حماية الآثار مشتركة بين الهيئة العامة للآثار وبين المواطن ، وهناك مسؤولون كبار لا يعون أهمية الآثار، وتصلنا أحيانا كتبا مضحكة من مسؤولين تقول: عليكم ان تنقبوا في هذا التل وإلا نوزعه كقطع أراض للمواطنين وهذه الكتب موجودة، وسوف نعرضها في مؤتمر صحفي قريبا وسنشرح في المؤتمر ما يقوم به بعض المحافظين والمسؤولين والمتنفذين وهناك جهل وقلة وعي بأهمية الآثار، ونعول على الصحافة ومنظمات المجتمع المدني لبيان أهمية الآثار .

وثائق: ١٥٠ ألفاً و٤٠٠ قطعة مسروقة من المتحف و١١٩٠ حارساً لـ١٢ ألف موقع

إرث وطني

تمثل الآثار احد وجوه التفاخر بين الأمم والحضارات كونها نتاج إبداع شعوبها وأرشيف ذاكرتها، إلا أن الكثير من الجهات الدولية تعتبرها إرثا إنسانيا ملكا لحضارات العالم اجمع، لذا الزائر للمتاحف العالمية يراها تضم الكثير من آثار الحضارات المختلفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر يحوي متحف اللوفر قسما خاصا بحضارة وادي الرافدين، وقد خصصت أربع قاعات لعرض آثار حضاراتنا، ومن هنا تتأكد أهمية حماية الآثار العراقية باعتبارها كنزا وطنيا وعالميا.

البرلمان: المنظومة الاستخباراتية غير قادرة على حماية المواطنين فكيف بالآثار؟!

وتشير مديرة المتاحف العراقية أميرة عيدان إلى وجود لجان بأعلى المستويات تشرف على حماية هذا الإرث، فضلاً عن شرطة الآثار التي تم تشكيلها مؤخراً.

وكانت وزارة السياحة قد أعلنت في وقت سابق تطبيق نظام حماية الآثار البعيدة عن مراكز المدن، عن طريق الأقمار الصناعية لمكافحة عمليات السرقة والتنقيب العشوائي في بعض المواقع.

حماية غير كافية

وأوضح مصدر مسؤول في وزارة السياحة والآثار: إن المواقع محمية من قوات خاصة بالوزارة وبالتنسيق مع وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، مبينا أن ١٩٠٠ عنصر مخصصين لحمايتها.

وبيّن أن هذا العدد غير كاف مقارنة بأعدادها ، مشيرا إلى أن القوات الأمنية وفرت لغاية الآن الحماية بنسبة ٧٥٪ لتلك المواقع.

وأعلنت الوزارة في وقت سابق عن أنها استعادت ٦٣ ألف قطعة أثرية كانت قد سرقت في وقت سابق، وبينت أن ١٥٤٠٠ قطعة تمت سرقتها من المتحف الوطني بعد أحداث عام ٢٠٠٣، فيما سرقت باقي القطع الأثرية من الأمكنة غير المحمية على مدى السنوات الماضية.

وشهد العراق بعد أحداث نيسان عام ٢٠٠٣ عمليات سلب ونهب طالت المناطق الأثرية والمتحف الوطني الذي يضم آلاف القطع الأثرية النادرة، وبعد استقرار الوضع السياسي والأمني نسبيا بدأت عمليات استعادة الآثار المسروقة من بعض الدول العربية والأجنبية.

مقاضاة السرّاق

ويعتزم العراق ملاحقة الدول التي تمتنع عن إعادة آثاره قضائيا، إلا أن اغلب تلك الآثار فقدت خلال تولي الحاكم المدني بول بريمر مسؤولية العراق .

وأعلن عضو لجنة السياحة والآثار حسين الشريفي في حديث سابق عن نية لجنته رفع دعوى قضائية دولية ضد الدول التي ترفض تسليم الآثار العراقية التي سرقت من العراق بعد ٢٠٠٣ والموجودة لدى بعض الدول.

وقال الشريفي إن اللجنة "عازمة على رفع دعاوى قضائية ضد كل دولة تحاول الاحتفاظ بالآثار العراقية المسروقة التي ترفض تسليمها ، رغم الدعوات العديدة التي وجهت لها"، مضيفا "أن معظم الآثار سرقت في زمن الحاكم المدني بول بريمر من قبل عصابات منظمة ومافيات عالمية متخصصة بالتهريب"، وتابع أن لجنته "عازمة على متابعة كل قطعة من الآثار في أي دولة من دول العالم".

وكان العراق قد تمكن من استعادة الآلاف من القطع الأثرية المسروقة من العراق، خصوصاً تلك التي سرقت من المتحف الوطني ببغداد .

وتعرض المتحف العراقي اكبر مخزون اثري في العراق وعدد من المواقع الأثرية إلى السلب والنهب بعد عام ٢٠٠٣، وتم تهريب عدد كبير من هذه الآثار إلى دول أوروبية وعربية ولا تزال آلاف القطع مفقودة.

وبحسب تقارير اختصاصية فإن هناك ما يقرب من ١٧٠ ألف قطعة أثرية قد فُقدت من العراق، من بينها ١٥ ألف قطعة مسجلةً ضمن مقتنيات المتحف الوطني، وتمكنت وزارة السياحة والآثار العراقية بعد سنوات من استعادة أكثر من ٢٥ ألف قطعة أثرية، بعضها تضرر بالكامل والبعض الآخر بحالة متوسطة.

الإناء النذري ورأس سرجون

وتحتوي المسروقات على قطع مهمة جدا، كالإناء النذري الذي يشكل الفلسفة السومرية في الحياة والموت، ورأس الفتاة السومرية الذي اشتهر بأنه موناليزا العراق، وكذلك رأس سرجون الأكدي وثيران مجنحة نادرة عُثر عليها في النمرود.

ويمتلك العراق نحو ١٢ ألف موقع أثري تعود إلى حضارة السومريين والبابليين والآشوريين والحضارة الإسلامية، ودولة بني العباس التي اتخذت من بغداد عاصمةً لخمسة قرون، ولا تزال هذه الأماكن مهددة بالسرقة والنهب والتجاوزات غير المرخصة.

وكانت الوزارة قد أعلنت عن اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي على آلية تهدف إلى استعادت الآثار المسروقة وملاحقتها في المتاحف والمزادات الأوروبية وشبكات التهريب، بعد تسليم البعثة قائمة بـ٩٣٣٠ قطعة مفقودة.

يذكر أن وزيرها السابق قحطان الجبوري كشف عام ٢٠٠٩، أن العراق استرد أكثر من ٢٥ ألف قطعة أثرية كانت قد سرقت من المتاحف والمواقع الأثرية في عموم البلاد بعد عام ٢٠٠٣، منها سبعة آلاف من أصل ١٥ ألف قطعة سرقت من المتحف ، و١٨ ألف قطعة سرقت من المواقع الأثرية في عموم العراق.

وبعيدا عن لغة الأرقام نتمنى من المسؤولين الإفادة من التجارب العالمية بشأن تطوير المتاحف والمواقع الأثرية سواء بمسألة التنقيب والحفظ والعرض، والسعي بجد لاسترداد ما نهب من كنوز حضارتنا المنكوبة..

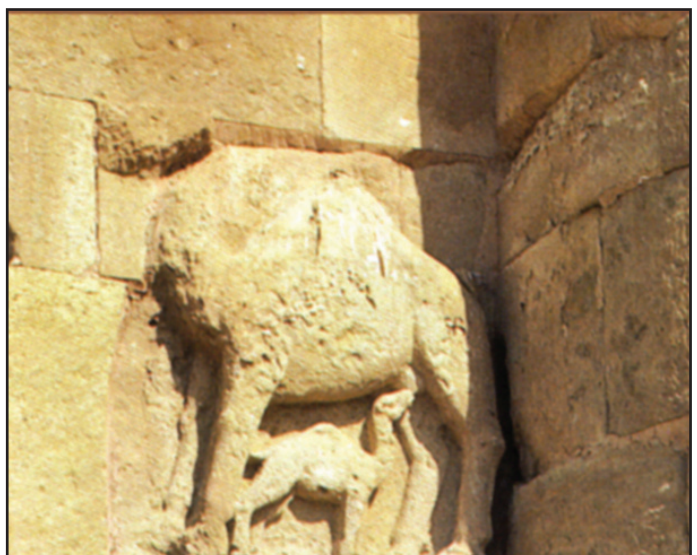

ضحايا لمافيا الآثار

النائب شوان محمد طه

ما تبقى من مملكة الحضر

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح